اعتراضات محققي شرح الشافية على آراء الرضي في البنية الثلاثية

Objections of the Investigators of Sharh Al-Shafiyyah to Al-Radi's Views on the Triliteral Structure

أ. ضحى سعدون خالد
أ. د. ناظم علي عبادي
كلّية الآداب، جامعة البصرة، العراق.

Doha Saadoun Khaled
Email: saadunalnaser@gmail.com

Prof. Dr. Nadim Ali Obaidi
Email: nadim.ebadi@uobasrah.edu.iq

Faculty of Arts, University of Basra, Iraq.

تاريخ الاستلام: 2025-01-05 تاريخ القبول: 2025-02-15 تاريخ النشر 2025-04-01

الملخّص:

تشكّل الاعتراضات والاستدراكات التي أضافها المحققون على الرضي أثناء تحقيقِهم لشرح الشافية موضوعاً مهمّاً في تحقيقهم، وقد يكون منشؤها انفراد الرضي برؤيتِهِ لهذه الجوانب الصرفية بعيداً عن آراء علماء العربية القدماء، وبالتالي فقد شكلت منعطفا جديداً عند المحققين، وقد أصاب المحققون في رد بعض هذه الاعتراضات على الرضي فيما كان للرضي نصيب آخر قد مثلت جرأة في مخالفة القدماء لطروحاتهم اللغوية، ولكن ذلك لا يعني أن الرضي قد خالف الصواب في جميعها؛ إذ وجدَ الباحثانِ أن كثيراً مما اعترضوا عليه كان محض تجني، ولا صحة في رفضهم لقوله، وقد حاولَ الباحثانِ أن يجرِدا هذه المسائل وتقسّماها بالشكل الذي يستقيم مع منهج البحث القائم على الوصف والتحليل، فتارة يكون موقف الباحثينِ موقف المدافع عن آراء الرضي بما يمتلكانه من أدلة ناهضة تؤيد ما ذهب إليه، وفي أحيان أخرى يسلك الباحثانِ طريق المحققين إذا لم يكن في كتب اللغة ما يثبت ما جاء به الرضي، وفي الوقت نفسه يكون دليل المحققين أكثر إقناعا وأحكم سبيلاً إلى ذلك.

الكلمات المفتاحية: الاعتراض، الاستدراك، الرفض، الردّ، الإنكار.

Abstract:

The objections and additions that the investigators added to Al-Radhi during their investigation of the commentary on Al-Shafiyya constitute an important topic in their investigations. Their origin may have been Al-Radhi's unique vision of these morphological aspects, far from the opinions of the ancient Arab scholars. Consequently, they constituted a new turning point for the investigators. The investigators were correct in responding to some of these objections to Al-Radhi, while Al-Radhi had another share that represented a boldness in contradicting the ancients' linguistic proposals. However, that does not mean that Al-Radhi contradicted the truth in all of them. The researcher found that much of what they objected to was purely unfair, and there was no truth in their rejection of what he said. The researcher tried to abstract these issues and divide them in a way that is consistent with the research method based on description and analysis. Sometimes the researcher's position is that of defending Al-Radhi's opinions with the evidence he possesses that supports what he said. At other times, the researcher takes the path of the investigators if there is nothing in the language books that proves what Al-Radhi said. At the same time, the evidence of the investigators is more convincing and a wiser way to do so.

Keywords: Objection, rebuttal, rejection, response, denial.

المقدّمة:

عندما عُنِيَ النحو بدراسةِ أواخرِ أبنية الكلمة، كانَ لا بُدَ من وجودِ علمٍ مثله يعتني بما تبقّى من الكلمة، وهو ميدان عملِ علمِ التصريفِ الذي يدرُسُ حركاتِ وسكناتِ الكلمةِ وما يطرأُ عليها من تغيّراتٍ، نحو الحذف والزيادة والإعلال والإبدال وغيرها من العلل، كما أنّ استقلاليةَ هذا العلم لا تعني انفِصالهُ عن علمِ النحوِ، إذ كثيرٌ من الكلماتِ لا تُعْرفُ دلالتِها في الصرفِ إلّا بوضعِها في سياقٍ معين وهو ميدان علم النحو، وقد ساد علم التصريف بين أهلُ العلمِ وكتبوا به منفصِلاً، بعدَ أنّ كان مع النحوِ في وادٍ واحدٍ كما في الكتابِ لسيبويه، ومن الكتبِ المهمةِ في علمِ التصريفِ، ما شَرَحَهُ الرضي على شافيةِ ابن الحاجبِ، ولا نكادُ نبالغ إنْ قلنا أنّ هذا الكتاب هو عمدةُ الصرفِ، كما شَغَلَ علماءَ العربيةِ بالدراسَةِ والتحقيقِ، لما لهذا الكتابِ منْ أهميّةٍ ومكانَةٍ بين أئِمّةِ العربيةِ، واُشتُهِرَ الرضي بِهِ بشرْحِ الكافيةِ لابن الحاجب، كما اجتمَعَ على تَحْقِيْقِهِ ثلاثَةٌ من علماءِ الأزْهَرِ، وهم كلّ مِنْ: محمد محيي الدين، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، وكان لهؤلاءِ العلماءِ المكانةِ العلميّة التي جَعَلَتهم أهْلاً لتحقيقِ هذا الكتابِ الكبير، ومن المعروف عن الرضي أنّه انفرَدَ ببعضِ الآراءِ عن بقّيّةِ أهلِ العلمِ، وقد دعا ذلكَ في كثير من الأحيانِ أنْ يَقِفَ المحققون عليه، تارةً معترضين برأيِ غَيْرِه من أئِمّةِ العلمِ، وتارةً رافضين لقولِه تماماً، وتارةً يقولونَ أنّ ما جاء به غير موجودٍ في كتبِ اللغةِ، وهذه الاعتراضات شَمَلت أبنية الأسماء والأفعال، وقضايا متفرقَة، وقد حاولت الباحثة جَرْدِ هذه الاعتراضات والاستدراكات موضّحة وجهةِ نَظَرَها في كلِّ مسألَةٍ، ويرجِع التقسيم الذي اعتمدتْهُ الباحثة إلى ما ذكره ابن القبيصي في مقدّمَتِهِ في كتابه التتِمّة في التصريفِ، وبناءً على ذلك جاء هذا البحثُ، وقد شَمَل أبنيةِ الثلاثي، وهي الأصول، وكلّ ما جاءَ على الثلاثي ووقَفَ المحققون منه مَوْقِفَ المعْتَرِضِ، كما لم يَقْتَصِر الثلاثي على المفرد والجذر فَحَسْب، بل تطرّقت الباحثة إلى الجمع على فُعُل ومنه إشكالية مجيء دُهُن جمعاً على هذا الوزن، كما تناولتْ الباحثةُ موقفَ المحققينَ على الرضي في الثلاثي من جميع الأبواب سواءً كانَ في أبنيةِ الأسماء أم في أبنيةِ الأفعال وكذا في التصغير والنسب والجمع والإعلال وغيره من الأبواب التي عَرَضَ فيها المحققون للرضي.

أسئلة البحث:

ما هي الاعتراضات؟ وما السبب الذي جعلها جزءاً مهمّاً من الدراسات اللغوية عامّة والدراسات الصرفية على وجه الخصوص؟ وما الذي دعا المحققون إلى خطْوِ هذه الخطوةِ في تحقيقِهم لشرحِ الرضي والتعليقِ عليه بشتّى الأساليب الرادعة تارةً والموافقة تارةً أخرى؟ وهل تأثّر المحققون في أسلوب الرضي الذي تبعه في شرحه لشافيةِ ابنِ الحاجبِ؟ وهل أصابوا دائِماً في اعتراضاتِهِم أم أنّهم لم يسلَمْ لهم جميع الاعتراضات؟

المنهج المستعمل:

استعمل الباحثان المنهج التحليلي في سياق المسائِلِ إذ يبدآن بعرضٍ بسيط قبل ذِكْرِ قول الرضي ويتبعانه بتحليل لقوله وقول المحققين.

أهداف البحث:

سعى الباحثانِ إلى جمعِ كلّ الاعتراضاتِ التي صدرتْ عن المحققين ضدّ الرضي، وعرضها للتحليل والمناقشة وبيان المذاهب التي تبعها كلا الطرفين إنْ وُجِدَتْ، وترجيح صاحب الدليل الأقوى، والتبرير لصاحبِ الدليل الأضعفِ أحياناً كأنْ يكون قد سمع دليلاً من عدد قليل والاحتجاج بهم ليس قويّاً، ونهاية الوصول إلى الإنصافِ في ترجيح أحدَ الرأيين للرضي، والمحققين.

الاعتراضات في ذواتِ الثلاثة:

إنّ الغالب على الأبنيةِ الثلاثيةِ أنْ تكونَ أصلُ الكلمةِ في اللغة، إذ لم يأتِ من الأبنيةِ في الأفعالِ والأسماء ما هو أقَلّ من ثلاثةِ أحْرُفٍ، نسبةً إلى أصلِ الوضعِ، إلّا ما طرأ عليها الحذفُ لعلّةٍ، نحو يد ودم وغد وما إلى ذلك، قال ابن مالك: "وما ليس بعضه زائدا يسمّى مجرّدا، ولا يتجاوز خمسة أحرف إن كان اسما، ولا أربعة إن كان فعلا، ولا ينقصان عن ثلاثة"[1]، وقد تعرّض محققو شرحِ الشافية للسرّ في أن أقلَّ الأبنيةِ ثلاثة، فاستدلّوا بأقوالِ بعضِ العلماءِ منهم الجاربردى، الذي قال: "والأصلُ في كلّ كلمةٍ أنْ تكونَ على ثلاثةِ أحْرُفٍ: حرفٌ يُبْتَدأُ بِهِ وحرْفٌ يُوْقَفُ عليهِ، وحَرْفٌ يكونُ واسطةً بين المبتدأ به والموقوفِ عليه؛ إذ يجبُ أنْ يكونَ المبتدأ به متحرّكاً والموقوف عليه ساكناً، فلمّا تنافيا صفةً كرهوا مقارنتها؛ ففصلوا بينهما بحرفٍ لا تجبُ فيه الحركة ولا السكون، فكانَ مناسباً لهما"[2].

فالذي يظهرُ أنّ الأبنية لا تكونُ في الأسماء ولا الأفعال على أقَلّ من ثلاثة، وما جاء منها بصورة الثنائي كانَ لِعلّةٍ طرأتْ عليها، ومنه أنّ الفعل إذا كان مُعْتلّاً قد تطرأ عليه بعضُ التغيّراتِ في سياق الجملة كأنْ يكون مجزوم نحو الفعل رأى وإذا سُبَقَ بأداةِ جَزْمٍ تقول: لَمْ يَرَ، فحذفتَ حرف العلّةِ الألف وعُوّضَ عنه بحركةٍ مجانسةٍ وهي الفتحة، وكذا في فعلِ الأمْرِ، تقولُ: رِ، فتكون قد حذَفْتَ حرفينِ منه وهذا كلّه لعلّةٍ.

---

[1]– تمهيد القواعد بشرحِ تسهيل الفوائِد، ناظر الجيش: ج10، ص4880.

[2]– حاشية، شرح الشافيةِ، للرضي، ج1، ص8،9.

وقد تناول المحققون اعتراضاتِهم كثيرٌ من المسائِلِ التي جاءَتْ كلماتها بثلاثَةِ أحرفٍ، وهي مسائل الاعتراض، وقد اتّسمت بإطلاقِ بعضِ العباراتِ في الردّ كقولِهم: ليس بصحيحٍ، وهذا وَهْمٌ، وهذا الذي ذَكَرَهُ الرضي هنا يُخالِف قوله في بابٍ آخر، ولم نعثر على فعلٍ ثلاثيٍّ مجرّدٍ من هذا المعنى، وغيرها من العباراتِ.

والحقّ أنّ هذهِ الألفاظ والعباراتِ لم تضكُنْ من ابتكارِ المحققينَ بل سادَ هذا النوعُ من العبارتِ كُتُبِ اللغةِ القديمةِ وغيرها، ومنها ما جاءَ عند ابن دُرَيْد في جمهرَتِهِ من ألفاظِ وعباراتِ الإنكار، وقد عزَمَ الباحثُ الدكتور أحمد بن عبد الرحمن بالخير على تناول هذا النوع من الاعتراضاتِ عند ابن دُرَيْدٍ تحت عنوان النقد الدلاليّ، ومما وردَ عنده: ليسَ بصحيحٍ، وهْمٌ، خطأ، غلط، وليسَ كلّ أهلُ اللغةِ عرَفَ هذا، لا أحسبه فصيحاً[1] ، وغيرها الكثير من العباراتِ.

المسألة الأولى:

ساق المحققون كلامهم عن أبنية الثلاثي لابن الحاجب[2]، إلى نقلِ كلامِ الرضي في شرحِ الكافيةِ والتعليقِ عليه، فقالوا: "قال الشارحُ في شرحِ الكافيةِ: ... والكلمة الثالثة ذا الإشارية، على رأي من يقول: إن المحذوف منها العين، وإن أصلها ذوي، لكثرة باب طويت، وورود الإمالة في ألفها ولا سبب لها هنا إلّا انقلابها عن ياء، وهذا ما اختاره الشارح في باب التصغير والإعلال، ولكن اختار في شرح الكافية أن أصله (ذيي)، وأن المحذوف منه اللام، لأنّ حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى...".[3]

الظاهرُ من نقلِهم هنا لقولِ الرضي هنا، أنّهم يريدونَ أنْ يبيّنوا الاضطراب الحاصل في مذهبه لهذه الكلمة، والناظر لنقل المحققين هنا، يذهب إلى ما ذهبوا إليه من القول باضطراب رأيِ الرضي، ولكن لو تتبعنا قولَه في شرحي الشافية والكافية لنجد غير ذلك، فقال في باب التصغير: "أو تقول كان أصل (ذا) ذَيَيُ أو ذَوَيُ، قلبت اللام ألفاً، وحُذِفت العين شاذّاً كما في سَهٍ، ورُدّت في التصغير كما هو الواجب، وزِيد ياء التصغير بعد العين؛ فرجعت الألف إلى أصلِها من الياء كما في الفتى إذا صغّر؛ فصار ذَيَيّاً، أو ذَوَيّاً، وكون عينه واواً في الأصل أولى؛ لكون باب طوى أكثر من باب حيي".[4]

---

[1]– يُنظر: النقد الدلالي في جمهرةِ اللغة معاني الألفاظ أنموذجاً دراسة وصفية تحليلية، الدكتور: أحمد بن عبد الرحمن بالخير: ص128.

[2]– يُنظر: شرح الشافية، للرضي: ج1، ص7.

[3]– المصدر السابق: ج1، ص7،8.

[4]– المصدر السابق: ج1، ص284–285.

فالرضي في هذا الموضع يرجّح أنّ المحذوف من ذا هو عين الكلمة شذوذاً، والأصل فيها الواو؛ لغلبة باب طَوَى على باب حَيَى. ولم يذكر تفاصيل هذه الكلمة عند علماء العربية في الشافية؛ لأنّه أعطاها حقّها من تفصيل في شرح الكافية، فقال: "قوله: (ذا للمذكر)، "قال الأخفش: هو من مضاعف الياء لأنّ سيبويه حكى فيه الإمالة، وليس في كلامهم تركيب: حَيَوت، فلامُه أيضا ياء، وأصله ذَيَي بلا تنوين لبنائه، محرك العين بدليل قلبها ألفا؛ وإنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً، كما في: يد، ودم ثم قلبت العين ألفا، لأنّ المحذوف اعتباطا كالعدم، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين، ألا ترى إلى نحو: مُرْتَوٍ. فإن قيل: لعّله ساكن العين، وهي المحذوفة، لسكونها، والمقلوب هو اللام المتحركة؛ قلت: قيل ذلك، لكن الأولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قلّ المحذوف العين اعتباطا كسَه، وكثر المحذوف اللام كدم، ويد، وغد، وغيرها. وقيل: أصله ذَوَي، لأنّ باب طويت، أكثر من باب حييت، ثم إما أن نقول: حذفت اللام فقلبت العين ألفا، والإمالة تمنعه، وإما أن نقول: حذفت العين، وحذفها قليل، كما مر؛ فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى. وقال الكوفيون. الاسم: الذال وحدها والألف زائدة، لأنّ تثنيته ذان، بحذفها؛ والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية، لا من الثنائية: غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه، كوصفه، والوصف به، وتثنيته وجمعه، وتحقيره؛ ويضعف بذلك قول الكوفيين، والجواب عن حذف الألف في التثنية، أنّه لاجتماع الألفين، ولم يرد إلى أصله، فرقا بين المتمكن وغيره، نحو: فتيان وغيره، كما حذفت الياء في اللذان. قال ابن يعيش: لا بأس بأن نقول هو ثنائي، كما، وذلك أنك إذا سميت به قلت: ذاء، فتزيد ألفا أخرى ثم تقلبها همزة، كما تقول: لاء، إذا سميت بلا ؛ وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضع، إذا كان ثانيها حرف لين وسُمّي بها، ولو كان أصله ثلاثة قلت: ذاي، رداً له إلى أصله".[1]

مذهب الرضي هنا وكأنّه مختلف عما جاء في شرحه للشافية فذكر قول الأخفش في أنّها من مضعّف الياء ولا يردّه، كذلك عبارته "قلت: قيل ذلك، لكن الأولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير" تشير إلى أنّه يرجّح المحذوف منها اللام لا عين الكلمة، هذا الأمر دعا المحققين إلى الوقوف عليه والتركيز فيما ذهب، فقالوا: "وأنت إذا تدبرته وجدته يرجح فيه غير ما رجحه هنا، فهو هنا يرجح أن أصل "ذا" ذوى ويدفع ما اعترض به على ذلك من حكاية سيبويه فيها الإمالة الدالة على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الألف بدل من اللام التي هي ياء، مع أنه يرجح فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين كذلك، وهذه الألف بدل من الياء التي هي عين".[2]

---

[1]– شرح الرضي على الكافية: ج2، ص473–474. ويُنظر: حاشية شرح الشافية، للرضي: ج1، ص286.

[2]– شرح الشافية، للرضي: ج1، ص286.

قولهم ما رجحه هنا، أي الذي ذهب إليه الرضي في الشافية من أنّ المحذوف عين الكلمة، وأصل العين هو واو، بينما الذي نقلوه وهو ما جاء في شرح الكافية مخالف لرأيِه الأول، فيتبيّن الاضطراب في رأي الرضي، وعلى هذا ترى الباحثة أنّ تتبع المحققين في هذه المسالة قَوِيم ومستقيم.

المسألة الثانية:

إنّ مِنْدِيل ومِسْكِين ومِدْرَعَة، من الأمور التي ذهب الرضي إلى تَوَهّم البعض بأصالة ميمها، فقالوا: تَمَنْدَل وتَمَسْكَن وتَمَدْرَع، وهي عِنده من تركيب نَدَلَ ودَرَعَ وسَكَنَ[1] . هذه الوقفة عند الرضي جعلت المحققين يتقصّون عما جاء به في كُتُبِ اللغة، فلم يجدوا أحد هذه الأفعال وهي دَرَعَ، إذ قالوا: "وقوله (ودرع) الذي عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء والدرع الحديد، وتقول: درّعته بالتضعيف أي ألبسته الدِرع، ودرّعت المرأة بالتضعيف كذلك: أي ألبستها قميصها، فتدرّع وادرع أي لبسها، ولم نعثر على فعل ثلاثي مجرد من هذا المعنى".[2]

قول الرضي في تَوَهّم أصالة ميم هذه الكلمات صحيح، وذكر ابن خالويه (ت370هـ) أنّ تَمَفْعَل لم يَجُزْ إلّا في هذه الألفاظ الثلاثة، قائلاً: "ليس في كلام العرب: تَمَفْعَلَ الرّجُلُ، إنّما هو تَفَعّل إلّا تَمَدْرَعَ: لَبِسَ المِدْرَعَة، وتَمَسْكَنَ: صار مِسْكيناً، وتَمَنْدَل بالمِنْدِيْل، وتَمَغْفَر وتَمَغْثَرَ: من المغافير والمغاثير، وتَمَنْطَقَ".[3]

وما يثبت زيادتها كذلك قول ابن عصفور (ت663هـ): "والدليل على زيادتها في الأفعال أنَّ "تمسكنَ" من لفظ المِسكين، والميم في مِسكين زائدة. وكذلك "تمدرعَ" من لفظ المِدرعة، والميم في المِدرعة أيضًا زائدة وأيضًا فإنَّ أكثر كلام العرب: تَسكَّنَ وتَدَرَّعَ".[4]

ولكن الأمر الذي لم يسْلَم للرضي، قوله أنّ تَمَدْرَع من دَرَعَ، فتتبّع المحققين لها في كتب اللغة لم يخرج بالصورة التي قالها الرضي، ولم تجِده الباحثة أيضاً، ولم يَذكره أحد من علماء العربية مَن قال بالفعل الثلاثي من هذا المعنى.

---

[1]– شرح شافية ابن الحاجب: ج1، ص29.

[2]– المصدر السابق: ج1، ص30.

[3]– ليس في كلام العرب لابن خالويه: ص59، وينظر: الصحاح تاج العربية للجوهري: ج5، ص2135.

[4]– الممتع الكبير لابن عصفور: ص136، وينظر: المنصف لابن جني: ج1، ص130، اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري: ج2، ص257.

المسألة الثالثة:

جاء في حشو كلام الرضي، عن أبنية الاسم الثلاثي: "إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للإعراب أو للبناء؛ فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه، وللفاء ثلاثة أحوال: فتح، وضم، وكسر، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن، وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاث، والسكون، والثلاثة في الأربعة اثْنَا عَشَرَ، سقط المثالان لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيلٍ يخالفه، فأما في (نحو) عُنُق وإِبِل فتماثل الثقلين خَفَّفَ شيئاً، والخروجُ من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس لأنه خروج من ثقيل إلى أثقل منه، فلذلك لم يأتِ فِعْلٌ لا في الأسماء ولا في الأفعال إلا في الحِبْكِ إن ثبت".[1]

الذي يتبيّن من قوله أنّ سُقوط فُعِل وفِعُل؛ سببه استثقال الخروج من ثقيل إلى أثقل يُخالِفُه، وسلّم مجيء عُنُق وإِبِل لتماثل الثقيلين. ولكن وقف المحققون هنا على قولِهِ على ضوء ما ذكره في باب النسب، إذ قالوا: "كلام الشارح ها هنا يعارض ما سيأتي له أن يذكره في باب النسب عند التعليل لفتح عين الثلاثي المكسورة نحو إبل ونمر ودئل دون المضمومة كعضد وعُنُق فقد قال: إن الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر توالى المتماثلات، اللهم إلا أن يقال إن كلامه ها هنا في توالي ثقلين متماثلين وما سيأتي في توالى الأمثال الثقلاء".[2]

ومفاد قوله في باب النسب [3]، أنّك إذا أردت أن تنسب هذه الأسماء المكسورة العين وتكسر ما بعدها مجانسة لياء النسب، سيؤدي بك ذلك إلى الجمع بين ثلاث كسرات وبعدها الياء نحو إِبِل: إِبِلِيّ فلا يسلم في إبل حرف واحد، ونَمِر: نَمَرِيّ، فلو قلت نَمِرِيّ ستجتمع الياء وقبلها حرفان مكسوران والكسرة من جنس الياء فتستثقل، واستدل بقول سيبويه، إذ قال: "وبين الواو والياء والضم والكسر في هذا الباب فرق، ألا ترى أنهم قالوا نَمَرِي بالفتح في نَمِر ولم يقولوا في سَمُر سَمَرِيّ اتفاقاً"[4]، ودُئِل علّته، علة نَمِر نفسها، فلا يسلم منها إلّا الحرف الأول، وسبب ذلك هو مجيء ياء النسب بعدها كما تبيّن من قول الرضي، وبين هذا القول وذاك فرق فالمواضع مختلفة ولم يخالف فيها الرضي نفسه، وعليه فلا يكونان رِدْفاً في قصيدة واحدة، كما حصل من شك عند المحققين في مراد الشارح من اختلاف أقواله هنا وهناك.

---

[1]– شرح الشافية، للرضي: ج1، ص35، 36.

[2]– المصدر السابق: ج1، ص36.

[3]– يُنظر: المصدر السابق: ج2، ص18.

[4]– شرح الشافية، للرضي: ج2، ص23.

المسألة الرابعة:

إنّ من شواذّ ما جاء على وزن فَعُل من الأفعال في العربية، رَحُبَ، ومنه ما وَرَدَ عن نصر بن سيّار (أرَحُبَكُم الدخول) وقد أدرك ابن الحاجب ذلك، وردّها الرضي بما نقله عن الأزهري، إذ قال: "قوله (رَحُبَتْك الدار)، قال الأزهري: هو من كلام نصر بن سيّار وليس بحجة".[1]

ويبدو أنّ المحققين لم يرتضوا قول الرضي هنا، فقد نقلوا ما جاء في اللسان عن هذه المسألة، وكالآتي: "قال اللسان: "كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار: أرحُبَكم الدخول في طاعة ابن الكرماني؟ أي: أوسعكم؟ فعدى فعل (بالضم) وليست متعدية عند النحويين، إلّا أنّ أبا علي الفارسي حكى أنّ هذيلاً تعديها إذا كانت قابلة للتعدي في معناها، كقوله:

ولم تبصر العين فيها كلابا[2]

قال الأزهري: "لا يجوز رحُبَكم عند النحويين، ونصر ليس بحجّة" ونصر: هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى (كغنى) بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف، كان أمير خراسان في الدولة الأموية، وكان أول من ولاه هشام ابن عبد الملك، وكانت إقامته بمرو؛ فهو عربي الأصل، وحياته كانت في العصر الذي يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم: ليس بحجة".[3]

ويتّضح أنّ للمحققين رأيٌ رزينٌ في ذلك، فقد وجدت الباحثة أنّهم لم يميلوا إلى نصر بن سيار لأنّ الرضي رفض الاحتجاج به، بل لأنّ لهذا الرجل من المكانة العلمية التي تجعلهم يقفون موقف المدافع عنه، فقيل أنّه من بني جندع وأمّه من تغلب، بعضهم يقول هو سيار بن رافع بن جرىً بن ربيعة بن عامر بن عوف بن جندل، وبعضهم يقول سيّار بن رافع بن ربيعة والأول قول الكلبي وهو أثبت، وكان يقال لهم الأقطع لأنّ يده قد قطعت على يد عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس على أحد الأقوال وقيل قطعت في القتال مع مصعب بن الزبير، ويرجح أبو الحسن والمدائني والقحذمي القول الأول، ويكنى بأبي الليث، وله عدة أبناء منهم الليث وتميم وجري وقديد ومظفر وبشر وغيرهم وكان لبشر وقديد عقب بالبصرة وقديد كان يكنى أبا مريم وقد وُلّي أيضاً بعض الولايات، وله ابن يقال لها خندف، وله أبيات قالها في ابنته:

وسمّيتها من حبّ خندف خندفا *** واسمّي أخاها بعدها تميم

---

[1]– شرح الشافية، للرضي: ج1، ص75.

[2]– الشطر من المتقارب، قائله أبي أسهم الهذلي في: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني: ج2، ص709، وبلا نسبة في لسان العرب: ج1، ص415، وتاج العروس: ج2، ص490.

[3]– شرح الشافية، للرضي: ج1، ص75.

أبى القلب إلّا أن يكون بطانة *** له وصفاء دون كل حميم .[1]

ولقد ولّاه هشام ابن عبد الملك على خراسان في الدولة الأموية .[2]

كما ذكر المحققون، وعلى هذا فالعصر الذي كان فيه لا يُقال فيه أنّه ليس بحجة. فلم يعطِ المحققون مبرراً في إنكار الاحتجاج بنصر، واستدل بقول نصر كثير من العلماء منهم ابن القطاع، والسيوطي (ت911هـ) قائلاً: "رَحُبَتْك الدار: ذكره الفارابي وفي الصحاح: قال الخليل: قال نصر بن سيار: "أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني". أي أوسِعَكم قال: وهي شاذة، ولم يجيء في الصحيح فَعُل (بضم العين) متعدياً غيره".[3]

كذلك قال شراح شافية ابن الحاجب [4]، مثل قول السيوطي، والأولى لو قال الأزهري والرضي بشذوذ هذا الموضع وليس إنكار الاحتجاج بنصر بن سيّار.

المسألة الخامسة:

يعِدّ الفعل اشتدّ من الأفعال المضعّفة على وزن افتعل، وأصله اشتدْدَ، فأدغِمَت الدالان ليُصْبِح (اشتَدّ)، وقد يأتي شدُّ بضمّ العين، وهو مما لم تستعمله العرب، وقد استغنوا عنه باشتدّ كما هو واضح في عبارة الرضي: "ولم يستعمل من شديد فعل ثلاثي استغناء باشتدّ، كما استغني بافتقر عن فَقُر، وبارتفع عن رَفُع، فقالوا: افتقر فهو فقير، وارتفع فهو رفيع واشتد فهو شديد".[5]

لم تُكتب الحركات في عبارة الرضي (ولم يستعمل من شديد فعل ثلاثي) هذا الأمر خلّف اضطراباً في فهم المحققين له مما جعلهم يقفون مستدركين عليه ذلك، بقولهم: "إن كان المؤلف رحمه الله يقصد أنه لم يستعمل لشديد فعل ثلاثي على فعل (بضم العين) فمسلم، وإن كان يريد أنه لم يستعمل له ثلاثي مطلقا فغير مسلم، لأنه قد حكاه صاحب اللسان قال: رحل شديد: قوي، وقد شد يشد بالكسر (كخف يخف فهو خفيف".[6]

المتتبع لأسلوب الرضي في النص نفسه، لا يُخطئ في فهم مقصده فيه، فهو يريد أنّه لم يستعمل من شديد فعل ثلاثي استغناء باشتَدّ أي أنّه استغنى باشتد عن شدّ زنة فَعُل، ودليل ذلك أنّه

1- البيتين لنصر بن سيّار في أنساب الأشراف، للبلاذري: ج11، ص102، ولم يرد في لسان العرب ولا التاج.

2- يُنظر: أنساب الأشراف للبلاذري: ج11، ص101، 102.

3- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: ج2، ص75، وينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع: ص334.

4- ينظر مجموعة شرح الشافية: ج1، ص255.

5- المصدر السابق: ج1، ص78.

6- المصدر السابق: ج1، ص78. ويُنظر: لسان العرب: ج2، ص233.

قال بعده كما استغنى بافتقر عن فَقُر، فما جرى على اشتّد جارٍ على فقُر لأنّه مشبه بالأول، بل إنّه ذكر اللفظين ولم يترك لأحدهما تفصيل يختلف به عن الآخر، حتى أنّه قال: قالوا: افتقر فهو فقير واشتد فهو شديد، وإذا تتبعنا شرح الرضي نجد أنّه دائماً ما يذكر شدّ في المضعف بحرف واحد[1]، ويقرنها مع مدّ مرة وفي المضعف على زنة فعيل (شديد)[2]، مرة وفَعِيل مزيد بحرف واحد وهو الياء فتبقى شدد وهو ثلاثي. فلا يفهم من المحققين سبب الشك في مراد الشارح!

المسألة السادسة:

ثمةَ كثير من الألفاظ في العربية هُجِر استعمالها، مما جعلهم يُطْلِقونَ عليها، مصطلحات: الترك، والاستغناء، والممات، وقد ألّف الدكتور عبد الرزاق الصاعدي كتاباً يختص بهذا النوع من المصطلحات، ومنه قال: "وفي اللغة العربية الفصحى ألفاظ هُجِرت في الاستعمال لأسباب عديدة فماتت، كالمِرْباع، والنّشِيطَة، والفُضُول، والحُلْوان، والصَّرورة من الأسماءِ، وجَعْتَبَ، وحَنْجَدَ، وخَنَدَ، وحبَّ، وكَهَفَ، وعَذَطَ، من الأفعال".[3]

والمشهور في قياس ماضي (الوَدْع): وَدَعَ، وقد شَذّ استعماله عند العرب وعُدّ من الألفاظ المماتة والقياس الشاذ، واستغنوا عنه بلفظٍ مرادفٍ، له المعنى ذاته وهو ترك، كما استغنوا باشتدّ عن شَدَد، وجاء في اللسان: "وقالوا: "لَمْ يُدَعْ وَلَمْ يُذَرْ شاذٌّ، "والأَعرف لَمْ يُودَعْ وَلَمْ يُوذَرْ، وَهُوَ الْقِيَاسُ"[4]، ولكن يُستثنى من ذلك أنّه استعمل في الضرورة، لأنّ الشاعر يبني من الكلمة ما يوازن تفعيلة البحر، فيُجوز له ما لا يجوز لغيرِهِ في العربية، وإنْ لم يكن مسموعاً، وقد استعمل لفظ وَدَع في الضرورة، ومنه قال الرضي: "وكذا ودع – أي ترك – يدع والماضي لا يستعمل إلا ضرورة، قال:

ليتَ شِعْرِي عَن خليلي مَا الَّذي *** غالَهُ فِي الحُبّ حتَّى وَدَعَهْ [5]

وحمل يَذَر على يَدَع لكونه بمعناه، ولم يستعمل ماضيه لا في السعة ولا في الضرورة"[6]، وقد استدرك المحققون عليه ذلك لما ذكره خلاف ذلك في باب الإعلال، إذ قالوا: "قول المؤلف

1– يُنظر: شرح الشافية، للرضي: ج3، ص328.

2– ينظر: المصدر السابق: ج2، ص137، وج2، ص140.

3– مجلة الجامعة الإسلامية، هيئة التحرير، العدد 107، السنة 1418، ج29، ص350.

4– لسان العرب: ج8، ص348.

5– البيت من الرمل، منسوب لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، لأبي سعيد السكري: في الخصائص: ج1، ص99، ولأبي الأسود الدؤلي أو لأنس بن زنيم الليثي في اللسان: ج8، ص384، والتاج: ج22، ص303،304، ومن دون نسبة في مقاييس اللغة، لابن فارس: ج6، ص96.

6– شرح شافية ابن الحاجب: ج3، ص130، 131.

"والماضي لا يستعمل إلا ضرورة" يخالفه قوله في باب الإعلال: "ويدع مثل يسع، لكنه أميت ماضيه" فإن مقتضاه أنه لم يستعمل في نثر ولا نظم ومقتضى قوله هنا: "لا يستعمل إلا ضرورة" أنه يستعمل في الشعر، هذا، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح، فقد قرأ عروة بن الزبير، ومجاهد، ومقاتل، وابن أبي عبلة، ويزيد النحوي ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ بالتخفيف، وجاء في الحديث: "لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم"، قال ابن الأثير في النهاية: "أي عن تركهم إياها والتخلف عنها، يقال: ودع الشيء يدَعَه ودْعًا، إذا تركه، والنحاة يقولون: إن العربَ أماتوا ماضي يدع ومصدره واستغنوا عنه بترك، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال فصيح في القياس " كلام ابن الأثير" .[1]

لم يعترض المحققون في قولهم على موت هذا اللفظ في العربية والاستغناء عنه بـ(ترك)، إلّا أنّهم استدركوا على الرضي حصر عبارته في باب الإعلال، بأنّ ماضي الفعل وَدَعَ أُمِيتَ ولم يستعمل، بينما قال هنا: "والماضي لا يُستعمل إلّا للضرورة، فهذه المسألة محسومة عند أهل العلم ولا خلاف فيها، إذ قال الليث (ت175هـ): "العرب لا تقول: وَدَعته فأنا وادِعٌ في معنى تركته فأنا تارك، ولكن يقولون في الغابر يَدَع، وفي الأمر: دعه، وفي النهي: لا تدعه" [2]، وذكر سيبويه (ت180هـ) استبدالها بترك قائلاً: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يدع ولا يقولون وَدَعَ، استغنوا عنها بترك. وأشباه ذلك كثير" [3]، وتبع الليث وسيبويه كثير من علماء العربية، منهم ابن دريد (ت321هـ) قائلاً: "والعرب تقول دعه عنك، ولا يقولون وَدَعْتُه ولا وَذَرْتُه، ويقولون تركته، وزعموا أنه قُرِئَ: "ما وَدَعَكَ ربك وما قلى" [4]، قيل أنّ من قرأ بالتخفيف النبي وعروة بن الزبير[5] ، وقيل أنّ هذه القراءة على غير المشهور لشذوذ استعمال هذا اللفظ عند العرب، قال الشاطبي[6]

---

[1]– شرح الشافية، للرضي: ج1، ص130–131.

[2]– تهذيب اللغة، للأزهري: ج3، ص338.

[3]– الكتاب لسيبويه: ج1، ص25.

[4]– جمهرة اللغة لابن دريد: ص667، ويُنظر: المنصف لابن جني: ج1، ص278، والأصول، لابن السراج: ج1، ص57، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ج1، ص182، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي: ج4، ص16، ولسان العرب: ج8، ص384، وخزانة الأدب، للبغدادي (ت1093هـ) ولب لباب لسان العرب: ج5، ص150، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، قسم 2: ج2، ص228.

[5]– جاء في البحر المحيط: "وقرأ الجمهور ما ودعك بتشديد الدال وعروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبلة: بخفها، أي ما تركك، واستغنت العرب في فصيح كلامها بترك عن ودع ووذر، وعن اسم فاعلهما بتارك، وعن اسم مفعولهما بمتروك، وعن مصدرهما بالترك، وقد سمع ودع ووذر"، ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي: ج10، ص496.

[6]– ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي: ج5، ص360.

(ت790هـ): "أنّ الأشهر في وَدَعَ هو ترك الاستعمال، وترك الاستغناء غير شهير، ولم يستعمل هذا اللفظ على ما جاء من العلماء إلاّ في الضرورة".

وقد اتفق علماء العربية في هذه المسألة منبهين على أنّه لم تأتِ إلّا في الضرورة الشعرية، وهذا ما قاله الرضي.

وترى الباحثة أنّ المحققين قد أفرطوا في استدراكهم هنا، إذ أسلوب الرضي في سياق عبارته لم يكن مخلاً حتى يُخطئ في فهمه، ولو نظرنا في قول الجوهري (ت393هـ) في الصحاح لنجد صياغته لكلامه هنا مقارب للرضي، فيقول: "وقولهم: دَع ذا، أي اتركه. وأصله وَدَعَ يدع وقد أميت ماضيه، لا يقال وَدَعَهُ وإنما يقال تركه، ولا وادع ولكن تارك، وربما جاء في ضرورة الشعر: وَدَعَهُ فهو مَوْدُوع على أصله. وقال:

ليت شعري عن خليلي ما الذي *** غالَهُ في الحَب حَتَّى وَدَعَهُ .[1]

وقال خُفَافُ بن ندبة:

إذا ما اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِن سَمَائِهِ *** جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٍ وَوَاعِدُ مَصْدَقٍ .[2]

أي متروك لا يُضْرَبُ ولا يُزْجَرُ ".[3]

إذن أسلوب الكلام واضح عند الجوهري، ولعلّ الذي جعل المحققون يقفون على الرضي هنا هو قضيّة تباعد كلامه هنا وهناك، وكأنّهم يريدون أن يقولوا الأولى لو جمع الرضي بين العبارتين، وقال ويدع مثل يسع إلّا أنّه أميت ماضيه، وقد يستعمل في الضرورة فقط، وترى الباحثة أن الرضي ذكر أولاً أنّ اللفظ لا يستعمل إلّا للضرورة فهو يتفق مع من سبقه من العلماء بالقول أنّه غير مستعمل، وأعقبه في موضع آخر بأنّه أميت ماضيه، فليس هناك داعٍ لذكر الضرورة هنا وهناك، وعلى هذا ففي قول المحققين نظر.

المسألة السابعة:

استدرك الرضي في مبحث الصفة المشبهة على ابن الحاجب، الأقطع والأجذم بناءً على قَطِعَ وجَذِمَ، قال: "وإنْ لَمْ يُسْتَعملا، بل المستعمل قُطِع وجُذِمَ- على ما لَم يُسَمّ فاعِلَه- والقياس

---

[1]- البيت منسوب في أوّل المسألة.

[2]- البيت من الطويل لخُفاف بن نُدْبة السُلَميّ يذكرُ فرساً، ونُدْبة أُمّه، ورد في كتاب الشعر أو شرح الأبياتِ المشكِلةِ الإعراب، لأبي علي الفارسي: ج1، ص540، وفي الأصمعيّات، للأصمعي: ص24، والتهذيب: ج12، ص62، واللسان: ج10، ص195، والتاج: ج26، ص11، وغير منسوب في الخصائص: ج، ص216.

[3]- الصحاح تاج اللغة: ج3، ص593.

مقطوع ومجذوم[1]، أي أنّ الأقطع والأجذَم من المبني للمعلوم وإنْ لمْ يُسْتَعمل فعلاهما، لأنّ المستعمل هو المبني للمجهول منها وقياس اسم الفاعل عليه: مَقطوع ومَجْذوم. ويبدو أنّ أسْلوبَ الرضي في الكلام أوقعَ المحققين في شكٍّ من فهمِ مُرادِهِ، مما جعلهم يقفونَ حائرين بين إنكارِهِ لمجيء المبني للفاعل من هذا الفعل (الأقطع)، وإنْ كان الأقطعُ وصْفاً بمعنى الذي قُطِعَتْ يَده بفعلِ فاعِلٍ، بعد أنْ نقلوا ما جاء في القاموس واللسان، فقالوا: "حكى صاحبا القاموس واللسان: قَطِعت يدَهُ قطعا– كفرح فرحا– وقَطْعة بفتحة فسكون، إذا انقطعت بِداء عرض لها، وحكيا أيضاً: قَطِعَ – كَفَرِحَ وكرم– قطاعة– كجزالة– إذا لَمْ يَقْدِر على الكلام أو ذهبت سلاطة لِسانه، ومثل ذلك كلّه في كتاب الأفعال لابن قوطيّة؛ فإنْ كان الأقطعُ وصفاً بأحدِ هذهِ المعاني فلا محلَّ لإنْكارِ المؤلّف مجيء المبني للفاعلِ من هذا الفعل، وإنْ كانَ الأقطَعُ وصْفاً بمعنى الذي قُطِعَت يدَهُ بفعلِ فاعلٍ، لا بمرضٍ عُرِضَ لها، فكلامه مُسْتَقيم. وحكى مَن ذكرنا أيضاً: جَذِمتْ يَدَهُ– كفرِحَ– إذا قُطِعَتْ، وجذمتها كَضَرِبَ – فهو أجذم، فإنْ كانَ الأجذم في كلامِ المؤلّف وَصْفاً بهذا المعنى فلا محلّ لإنكارِه، وإن كانَ مُرادُه بالأجذم المصاب بالجذام فمسلّم؛ لأنّه لم يَسْتَعْمِل منه إلّا جُذِم مبني للمجهول".[2]

كلامُ المحققينَ واضِحٌ هنا، وذَهَبَ سيبويه وتبعه السيرافي من العلماء في أنّ الأقطع بمعنى الذي قُطِعَتْ يَدُهُ، وحكى سيبويه أنّ أجذَم وأقطع من جَذِمَ وقَطِعَ وإنْ لم يُتَكَلّمْ به[3] ، وقال الليث: "يقولون: قُطِعَ الرجُلُ، ولا يقولون: قُطِعَ الأقْطَعُ؛ لأنّ الأقطع لا يكونَ أقطَعاً حتّى يَقْطَعَهُ غيرُه، ولو لَزِمَ ذلك من قِبَلِ نَفْسِهِ لقيلَ: قَطِعَ، أو قَطُعَ"[4]. ويتّضح معنى الأقْطَع عند علماء الفقه بمعناه الذي ذكره سيبويه، إذ كان موضع اهتمام عند علماء الفقه؛ لعلاقتِهِ بمسألة الوضوء إنْ كانَ المقطوع من جسَدِهِ يَدٌ أم رِجْلٌ، أو ما يختصّ بالديّة [5]، أمّا الأجذم فكما قال سيبويه في الأقطع قال فيه، وجاء في التهذيب: "وقال الليث: الجَذْم: سُرعة القطع، والجَذَم: مصدر الأجذم اليَد، وهو الذي ذهَبَتْ أصابِع كفّيه. ويُقال ما الذي جَذَمَ يديه؟ وما الذي أجذَمَهُ حتى جَذِم؟ والجاذِم: الذي وَلِيَ جَذْمَه، والمُجْذِمُ: الذي ينزل به ذلك، والاسم الجُذام. ورُوِيَ عن النبيّ عليه السلام أنّه قال: "مَن تَعَلّم القرآن ثم نَسِيَه لقيَ الله وهو أجْذَم".[6]

1– يُنظر: شرح الشافية، للرضي: ج1، ص145.

2– المصدر السابق: ج1، ص145.

3– يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ج4، ص26، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ج4، ص415.

4– تاج العروس، للزبيدي: ج22، ص45.

5– يُنظر: مصنّف ابن أبي شيبة: ج، ص431، 432.

6– التهذيب: ج11، ص17.

فالمسألة واضحةٌ في أجذم وأقطع، ورُبّما كان منشأ استدراك المحققين على الرضي متأتي من عبارتِه– على ما لم يُسَمّ فاعله– والحق أنّ عِبارة الرضي هنا مضلله، فما القصد من ذلك؟

المسألة الثامنة:

من المسائل التي وردت في التصغير وذكرها الرضي عن سيبويه، تصغير نَبِيّ على (نُبَيّ) فقال: "وكذا النبي أصله عند سيبويه الهمز، لقولهم تنبأ مسيلمة. فخففت بالإدغام كما في برية؛ فكان قياس التصغير نُبَيِّء، قال سيبويه: لكنك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنبياء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نُبَيٌّ بياءين على حذف الثالث كما في أُخَيّ، وقد جاء النُّبَاء".[1]

يريد الرضي أنّ أصل نبيّ بالهمز عند سيبويه وهو واضحٌ، ولكنّ المحققين لا يذهبون إلى ذلك، ويرون أنّ في نقل الرضي لنصِّ سيبويه، قصور، فقالوا ما جاءَ في نصّ سيبويه: "فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه، فمن قال النبآء قال كان مسيلمة نبي سوء (مصغرا) وتقديرها نبيع، وقال العباس بن مرداس:

يَا خَاتِمَ النَّبْئَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلُ *** بالحقِّ كُلُّ هُدى السبيل هُدَاكَا[2]

ذا القياس، لأنه مما لا يلزم، ومن قال أنبياء قال نبيّ سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا أعياد عييد وبما نقلناه من عبارة سيبويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذي يؤخذ من عبارة سيبويه".[3]

الصحيح أنّ الأصل في مذهب سيبويه الهمز، ولكنّه تُرِك لأنّ العرب لا تُهَمّز، إلّا أهل مكّة فقد خالفوا العرب في تهميز: الخابية والبريّة والذريّة، ولكنّهم لا يُهمّزون في غيرها[4]، وترى الباحثة في هذا النص يُشير سيبويه، إلى أنّه يُطلِق تصغير نُبَيِّء على مسيلمة، ومَن قال أنبياء صغّره نُبَيّ بدون نبر، قال: "وأمّا النُّبوَّة فلو حقرتها لهمزت؛ وذلك قولك: كان مسيلمة نبوَّته نبيّة سوءٍ؛ لأن تكسير النبَّوَّة على القياس عندنا؛ لأنّ هذا الباب لا يلزمه البدل، وليس من العرب أحد إلا وهو

---

[1]– شرح الشافية، للرضي: ج1، ص212.

[2]– البيت من الكامل، في مدح الرسول (صلّى الله عليه وسلّم)، لعباس بن مرداس اسّلميّ، وهو شاعرٌ وفارسٌ ومشهورٌ من المخضرمينَ، وأُمّه الخنساء الشاعرة. أسلم قبل فتح مكّة وشهد بعض غزوات النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، أسلم، في الحماسة المغربية، للجراوي: ج1، ص64، وتفسير الماوردي (النكت والعيون): ج1، ص130–131.

[3]– شرح الشافية، للرضي: ج1، ص212.

[4]– يُنظر: الصحاح، للجوهري: ج1، ص111.

يقول: تنبأ مسيلمة؛ وإنما هو من أنبأت"[1]. ويبدو أنّ لسيبويه فلسفة معينة، يريد بها أنّ النبوّة غير الحقيقية وهي الخبر، هي ما يُنبر بها، ومنه ما جاء في التهذيب عن ابن السكّيت: "النبي: هو من أنبأ عن الله فترك همزة قال: وإنْ أخذته من (النّبوُّة) و(النّباوة)، وهي الارتفاع من الأرض لارتفاع قدره ولأنّه شرف على سائر الخلق، فأصله غير الهمز".[2]

وعلى الرغم من أنّ الأصل عند سيبويه هو الهمز إلّا أنّه تُرِك وقِيل بدون الهمز، لما بينهما من فرق معنوي، فالنبيء من تنبّأ مُسَيلمة تأتي من الخبر وجمعه أنباء والأمر بلا تمييز، أمّا النبي فقد سُمّي نبيّاً لرفعه محله بين الناس، كذلك الخبر الذي يأتي منه يكون من جهة أعلى وأسمى، ودليل الفرق في ذلك أنّ النبيّ محمد (صلّى الله عليه وسلّم) لم يُجِز النبر، ويتّضح مذهب سيبويه كذلك في قوله: "وقد بلغنا أنّ قَوماً من أهل الحجاز التحقيق يحققون نبيّ وبريئة، وذلك قليل رديء"، وقول الرضي صحيح، إذ الأصل فيه تصغيره عند سيبويه بالهمز، وهذا الذي ذكره الرضي لم يكُن أوّل القائلين به [3]. ولا يمكن أنْ يُنكِر سيبويه القول عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) الذي جاء في الحديث: "وقد قِيل يا نبيء الله، فقالَ له: لا تَنْبِر باسْمِي، فإنّما أنا نبيُّ الله"[4]، وأيضاً قال (صلّى الله عليه وسلّم): "إنّا معشر قريش لا ننبر".[5]

وجاء في تفسير الماوردي أنّ في اسم نبي ثلاثة أقاويل:

- الأول: أنّه مأخوذ من النبأ، لأنّه يُنبِئ عن الله تعالى ومنه ما جاء في الذِكر الحكيم: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ﴾ [النجم: 36].
- والثاني: أن يكون أصل النبيّ هو الطريق، ونبيّ الله أي الطريق إلى الله.
- والثالث: أنّه مأخوذ من النبوة، التي تدلّ على السمو والرفعة، ولأنّ منزلة الأنبياء رفيعة عند الله تعالى .[6]

يتبيّن أنّ الذي ذَهَبَ إليه الرضي لا خلاف فيه، إذا قصدَ أنّ الأصل عند سيبويه الهمز، وعلى هذا إذا أراد المحققون من قولهم بقصور نقل الرضي لعبارة سيبويه، أنّ الأصل عند سيبويه بدون نَبِر، فغير سديد، أمّا إذا قصدوا عبارته (ومن قال أنبياء قال نبيّ سوء (مصغرا) كما قال في

1- الكتاب لسيبويه: ج3، ص460.

2- تهذيب اللغة، للأزهري: ج15، ص468.

3- يُنظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ج4، ص200، والتعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسيّ: ج3، ص311، والعباب الزاخر، للصغاني: ج1، ص117.

4- لسان العرب: ج1، ص162.

5- تهذيب اللغة: ج5، ص215.

6- يُنظر: النكت والعيون، تفسير الماوردي: ج1، ص131.

عيد حين قالوا أعياد عُيَيد)، وأرادوا من ذلك أنّه الأصل في تصغير عِيْد: عُوَيد، ولكن صُغّر عُيَيْد نسبة إلى جمعه أعياد، وحاولوا أنْ يجدوا وجه تشابه في أنّ عيد صُغر على عُيَيْد لعلّة، وكذا يُخرّج تصغير نَبِيّ إلى نُبَيّ بدون نبرٍ، نسبةً إلى أنّ العرب لا تنبر وعلى وجه الخصوص قريش، فمسلّمٌ به.

المسألة التاسعة:

من سياق كلام الرضي عن جموع القلةِ، استدرك لفظاً على ابن الحاجب في قلّةِ فَعْل، فقال: "فالمسموع في قلة فَعْل في غير الأجواف أفعال كأنف وأنافٍ، وفي كثرته فِعلان كجحشان ورئلان وفُعلان كظُهران وبُطنان. قال سيبويه: وفِعلان بالكسر. أقلهما، وفِعَلَة كغِرَدة في غَرْد، وهو الكمأ، وكذا جِبَأَه وفِقَعَة كغِرَدة في غَرْد وفَقْع للكمأة أيضا، وفُعُل بصمتين كسُقْف ودُهُن".[1]

وقوله فُعُل كدُهُن لم يُسمع عند العرب، وقد وقف المحققون على ذلك ليُثبِتوا الصحيح منه، فقالوا: "ويجمع على دِهان مثل رِجال، ولم نقف فيما بين أيدينا من كتب اللغة على أنه يجمع على فُعُل كما قال المؤلف. ولعل ما ذكر المؤلف أنه جمع ليس كما توهمه بل هو مفرد، وأصله دهن مثل قُفل فاتبعت عينه لفائه فصار بضمتين كعُنُق. كما هو مذهب عِسر ابن عمر في نحو عسر ويسر".[2]

لم يتم العثور في مصنفات علماء اللغة على حد علم الباحثة أن دُهْن يُجمع على دُهْن كصُحُف ولكن يجمع على دِهان كما جاء في القرآن الكريم، قال تعالى "فكانت وردة كالدّهان" [الرحمن: 37]. والدِهان جمع دُهْن كجُرْح وجراح[3] ، وفي الصحاح: "والدِّهان أيضاً جمع دُهْن يقال دهنته بالدِّهان أدهنه"[4]. وجمعت دُهْن على أدهان كفُعْل أفعال، "لاطراد هذا الجمع في الأسماء الثلاثة جميعاً ما خلا وزن فُعَل والموارد التي يطرد فيها وزن أفعُل"[5]، جاء في المعجم المفصل: "الدهن مادة من الحيوان والنبات دسمه جامدة في درجة الحرارة العادية فإذا سالت كانت زيتاً أدهان ودِهان"[6]، إذا جمع الذي يجمع دُهْن على أدهان ودِهان ولا يقصد جمع دُهُن ولعله مفرد وتوهمه الراضي أنه جمع.

---

[1]– شرح الشافية، للرضي: ج، ص92.

[2]– شرح الشافية، للرضي: ج2، ص92.

[3]– المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح: ج2، ص1029، وينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للإمام الطيبي: ج10، ص568.

[4]– الصحاح للجوهري: ج5، ص542.

[5]– محاضرات في علم الصرف، د. ليث داود: ص246.

[6]– المعجم المفصل في الصرف: د. أميل بديع يعقوب: ص181.

المسألة العاشرة:

حكى الرضي في باب جموع التكسير، وعلى الوجه الخصوص الصفات من الثلاثي التي يأتي تكسيرها على فِعَل، مستدركاً ذلك على ابن الحاجب، إذ لم يُشِر إليها في الشافية، وحصر الرضي هذا الوزن بكلمتين لم تأتِ غيرهما، قائلاً: "وفِعَل كسِوىً وعِدىً ولا غيرهما، فلم يُسمع فيها تكسير، وقولهم أعداء جمع عَدُوٍّ كأفْلاء جمع فَلُو، لا جَمْعُ عِدًى".[1]

فصنيع الرضي هنا، لا يتناسب مع ما نقله المحققون عن الصحاح، إذ يردّون على الرضي عبارتِه ولا غيرهما، قائلين: "قوله ولا غيرهما، ليس صحيحاً، فقد حكى كثير من العلماء منهم ابن بري في حواشي الصحاح: ماءٌ رِوَى، وماءٌ صِرَى، وملامة ثِنَى، وواد طِوَى، ولحم زِيَم، سبْي طِيَبَة، وكل ذلك بكسر أوله وفتح ثانيه، وقد جاء في بعضه ضم أوله".[2]

نَقلَ المحققون عن حواشي الصحاح، مع أنّها ذُكِرت مبيّنةً في اللسان وبعضها في التهذيب، قال ابن منظور (ت711هـ): "وَمَاءٌ رِوىً، مَقْصُورٌ بِالْكَسْرِ، إِذا كَانَ يَصْدُر. مَنْ يَرِدُه عَنْ غَيْرِ رِيٍّ، قَالَ: وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلا صِفَةً لأَعْداد الْمِيَاهِ التي لا تَنْزَحُ وَلَا يَنقطع مَاؤُهَا"[3]، ونقل كل من الأزهري وابن منظور عن أبي عمرو قوله: "ماء صَرى وصِرى[4] . وقال ابن منظور في طِوَى وثِنى: "وَإِذَا كَانَ طُوًى وطِوًى، وَهُوَ الشَّيْءُ المَطْوِيّ مَرَّتَيْنِ، فَهُوَ صِفَةٌ بِمَنْزِلَةِ ثُنًى وثِنًى، وَلَيْسَ بعَلَمٍ لشيءٍ"[5]، ونقل الأزهري ما رُوِيَ عن النبي: "أنّه قال: لا ثِنًى في الصدقة"[6]، وفي اللسان: "ولَحْمٌ زِيَمٌ: مُتَعَضِّلٌ مُتَفَرِّقٌ لَيْسَ بِمُجْتَمَعٍ فِي مَكَانٍ فيَبْدُنَ"[7]، وقال "طَيِّبٌ حِلٌّ صحيحُ السِّبَاءِ، وَهُوَ سَبْيُ مَنْ يَجُوزُ حَرْبُه مِنَ الكُفَّارِ، لَمْ يَكُنْ عَنْ غَدْرٍ وَلَا نَقْضِ عَهْدٍ. الأَصمعي: سَبْيٌ طِيبَة أَي سَبْيٌ طَيِّبٌ، يَحِلُّ سَبْيُه".[8]

الذي يتبيّن أنّ عبارةَ الرضي مجانبةٌ للصوابِ؛ إذ كتبُ اللغةِ قد أثْبَتَتْ وجودَ هذه الأمثلةِ التي استدلَّ بها المحققونَ نقلاً عن ابنِ بريّ، فكيف له أنْ يَحْصُرَها في كلمتينِ؟

---

[1]– شرح الشافية، للرضي: ج2، ص123.

[2]– المصدر السابق: ج2، ص123.

[3]– لسان: ج14، ص346.

[4]– يُنظر: لسان العرب: ج14، ص458، والتهذيب: ج12، ص226.

[5]– لسان العرب: ج15، ص21، ويُنظر: التهذيب: ج14، ص48، وج15، ص136.

[6]– التهذيب: ج15، ص136.

[7]– اللسان: ج12، ص279، ويُنظر: التهذيب: ج13، ص272.

[8]– لسان العرب: ج1، ص566، ويُنظر: التهذيب: ج14، ص40.

المسألة الحادية عشر:

سلك الرضي طريق الخليل في قوله أنّ فُعْل من وأيْتُ مخففاً: أوَى، وأنكر على ابن الحاجب اشتراطَهُ تحرّك ثاني الحرفينِ لقلبِ الأوّلِ همزةٌ للتخفيفِ، وقال أنّ هذا الشرطَ لم يشترطْهُ الفحولُ من النحاةِ ومنهم الخليل وسيبويه والفارسي، وقال فقد رأيت كيف خالفوا قول المصنف[1]، وقول الرضي هنا بيّن في أنّه مؤيد لمذهب الخليل وسيبويه، ثمّ ذكر المحققون هذا الردّ من الرضي لابن الحاجب، إذ قالوا: "وعند المصنّف أنّ الواوين المجتمعتين في أول الكلمة إن كانت الثانية متحركة بحركة أصلية وُجِب قلْب الأولى همزة وجاز بقاؤها، فيجوز عنده على هذا أن تقول ووي وأن تقول أوي، وذلك لأنّ حركة الواو الثانية عارضة بسبب تخفيف الهمزة وخالفه في ذلك المؤلف المحقق تبعاً لمن ذكرهم من فحول النحاة؛ فأوجب قلب أُولى الواوين المصدرتين همزة: سواء أكانت الثانية ساكنة أم متحركة بحركة أصلية أو عارضة بشرط ألّا تكون الثانية مدّة منقلبة عن حرف زائد كما في وورى؛ فيقول في مثل كوكب وأيت مخففاً: أوي، لا غير".[2]

ثمّ قال الرضي في موضِعٍ آخر: "وكذا إذا بنيت مثل فُعْلٍ من وأيت وخففت الهمزة بالقلب قلت: وِيّ وَوُيّ، وكذا فُعْل من شَوَيْت شُيّ وشِيّ".[3]

هذا القول للرضي جَعَل المحققين يستدركون عليه ما قاله أولاً بعد أنْ كان لهم سَرْد في تِبْيان هذه الكلمة: فقالوا: "أصل وي وُؤْي –كقفل– فخُفّفَت الهمزةُ بقلبِها واواً كما في لوم وسوت؛ فصار وُوْيا – بواوين أولاهما مضمومة والثانية ساكنة – أما ابن الحاجب فيرى في ذلك عدم وجوب قلب أُولى الواوين همزة، لسكون الثاني، ويجوز عنده بقاء الواوين، لأنّ الثانيةَ منقلبةٌ عن همزةٍ انقلاباً جائزاً فحكمها حكم الهمزةِ، فلا يجبُ قلبُها ياءً، ويجوز قلبُ الواوِ الثانيةِ ياءً، لاجتماعها مع الياءِ وسبق إحداهما بالسكون على مذهب من يقيس من النحاة على قول العرب ريا وروية – مخففي رؤيا ورؤية – وأمّا المؤلف فإنّه أوجب قلب أولى الواوين همزة في هذا، وحكاه عن الخليل وجمهور النحويين، وندد على المصنف انفراده باشتراط تحرك ثانية الواوين، ثم بعد هذا: إما أنْ لا تقلب الواو الثانية ياء وإما أن تقلب على نحو ما قدمنا، فإذا علمت هذا تبين لك أن أقول المؤلف "وُوِي بضم الواو وكسرها" غير مستقيم على ما ارتضاه هو فيما سبق في فصل قلب الواو همزة، وهو مستقيم على أحد الوجهين اللذين يجوزان عند ابن الحاجب".[4]

---

[1]– يُنظر: شرح الشافية، للرضي: ج3، ص77.

[2]– حاشية شرح الشافية، للرضي: ج3، ص77.

[3]– شرح الشافية، للرضي: ج3، ص140، 141، التي لا تدغم يقصد بها الواو والياء.

[4]– المصدر السابق: ج3، ص141.

يتمثل اعتراض المحققين على الرضي في أنّه أخذ بقول الخليل في جعله ووي أُوِي، وإنكارهِ لمذهبِ ابن الحاجب بقولِهِ: "أنّ هذا الشرطَ لم يشترطْهُ الفحولُ من النحاةِ"، فالرضي يتخذ موقفاً واضحاً هنا، بإجازة قلب الأولى همزة سواء أكان الحرف الثاني ساكن أو متحرك، وقد اختلفت عبارتاه هنا وهناك، فقال: "قال الخليل في فُعْل...)[1]، وقال بعدها أنّك إذا بَنَيتَ مثل فُعْل من وأيت وخففت الهمزة قلت: وِئُيّ بالكسر والضم، وعلى هذا يرى المحققون أنّ كلام الرضي غير مستقيم على ما ارتضاه في فصل قلب الواو همزة، وبما أنّ أصل وي وؤْي بسكون الحرف الثاني، يلزم ألّا تُقْلب الواوُ همزةً عند ابن الحاجب، ولكن يجوز أحد الوجهين وهو قلب الواو الثانية المتحركة ياءً لاجتماعها مع الياء وسبقِ إحداهما بالسكون على رأي من يقيس من النحاة على قول العرب ريّاً وريّة.

ترى الباحثة أنّ منشأَ الاضطرابِ متأتٍّ من تضارب آراء الرضي هنا وهناك، والذي جعل المحققين يردّون على بعض المذاهب التي يذهب إليها بأقواله نفسها في مواضع أخرى، وربّما بسبب هذا الاختلاف الواضح لم يتهيأْ للمحققين أن يجدوا تبريراً مناسباً للرضي.

الخاتمة:

سعت الدراسة إلى منشأ الاعتراضات عند المحققين، كما حاول التركيزَ على المسائلِ الخلافية بين العلماء، وإعطاءِ الحق للرضي في كثيرٍ منها، كونها مسألةً خلافيةً ولا ضيرَ من اتباع أحد المذهبين مثلاً، والعدول عن الآخر، ولقد كان للرضي استدراكات على ابن الحاجب في بعض المسائل، واتّخذ المحققون فيها موقف المدافع عن ابن الحاجب، ورافضين رأي الرضي، كما استدلوا بأقوال العلماء ومنهم سيبويه لرد قوله، كما وجدَت الباحثةُ أن للرضي مواضعا يُدرج فيها أمثلة لا تصح. وأن المحققين يأخذون المسألة بالتحليل والتبيين لكل جزئياتها، بما يتطلب من ذكر أقوال وآراء العلماء، وأيضاً إذا كان فيها خلاف فيرجحون الأقوى دليلاً، وذلك ما يميز تحقيقهم، لهذا الكتاب، كما لم يوفق المحققون في بعض المسائل بالاستدراك على الرضي، لما جلبوا من علة كان قول الرضي أقوى منها، وعلى هذا سار البحث.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، على النحو التالي:

1. جعل اختلافَ الرضي في آرائهِ لنفسِ المسألةِ المحققين يتتبّعون كلامه حتى في شرح الكافية ليطابقوه مع ما قاله في شرحِ الشافية، نحو ما جاءَ في المسألة الأولى في قوله بأصل عين ذا، والمسألةِ السادسة في ماضي الوَدْع ولا يدّعي الباحثانِ أنّ المحققين كانوا صائبين في كلتيها.

[1]– يُنظر: شرح الشافية للرضي: ج3، ص76–77.

2. انفَرَدَ الرضي ببعض المفردات ودليل ذلك أنّ المحققين قد اجتهدوا في البحث عما قاله عند ثقات العلماء فلم يجدوه، نحو ما جاء في المسألة الثانية في قوله من الأفعال: دَرَعَ، وهو غير موجود.

3. جعل الاضطراب في عبارات الرضي المحققين في موقفِ الشاكِّ مما يُرِيْدُه، فإذا قصد ما خالف القياس فغير مبرر له ذلك، كما جاء في المسألةِ الخامسة.

4. لم يسلم للرضي عدم اعتداده بقولِ نصرِ بن سيّار وإنكاره له بأنْ يكون حجّة؛ لما لهذا الرجل من مكانة علمية إذ كانَ عصره يعِجّ بالعلماء، فليس له ألّا يكون حجة، كما في المسألة الرابعة.

5. شكّلَ الاختلاف الحاصل عند الرضي في نقله لنصّ سيبويه وقفاتٍ كثيرةٍ لدى المحققين على الرضي، حتى أنّهم قد وقفوا أحياناً بغير حقّ، كما في المسألةِ الثامنة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الصقلي، ابن القطاع (1999): أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

2. بن عبد الملك، عبد الملك بن قريب (د.ت): الأصمعيات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط5، بيروت– لبنان.

3. بن السرّاج، محمد بن سهل (1996): الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسن الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة – وطى المصيطبة– مبنى عبد الله سليت.

4. بن علي، محمد بن يوسف (2015): البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، ط1، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركيّ بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية الإسلامية.

5. الزبيدي، مرتضى الحسيني (2004): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي هلالي، مراجعة: عبد الله الصلايلي وعبد الستار أحمد فراج، راجعته لجنة فنية من وزارة الإعلام، ط2، مطبعة حكومة الكويت.

6. بن عبد الغفّار، أحمد (1994): التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط1، مكتبة الاسكندرية، الرياض: جامعة الملك سعود.

7. بن الأزهر، محمد بن أحمد (2004): تهذيب اللغة، ط1، تحقيق: د. أحمد عبد الرحمن مخيمر، بيروت–لبنان: دار الكتب العلمية.

8. بن الحسن، محمد (1345هـ): جمهرة اللغة، ط1، بغداد: مكتبة المثنى.

9. بن عبد السلام، أحمد (2005): الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، ط2، حققه: د. محمد رضوان الداية، دمشق: دار الفكر.

10. بن عمر، عبد القادر (1997): خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، ط4، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

11. بن جنّي، عثمان (د.ت): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القسم الأدبي.

12. محمد عبد الخالق (د.ت): دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة: دار الحديث.

13. السكّري، أبي سعيد الحسن (1998): ديوان أبي الأسود الدؤلي، ط2، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال.

14. الاسترابادي: بن الحسن، رضي الدين محمد (1975): شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد.

15. السيرافي، لأبي سعيد (1986): شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

16. بن حمّاد، إسماعيل (1999): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط1، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، د. محمد نبيل طريفي، بيروت– لبنان: دار الكتب العلميّة.

17. بن محمد، رضي الدين الحسن (1978): العباب الزاخر واللباب الفاخر، ط1، بتحقيق: د. ڤير محمد حسن، راجعته وأشرفت على طبعه لجنة مجمّعية، مطبعة الجامع العلمي العراقي.

18. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (2013): فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ط1، حققه: د. عمر حسن القِيّام، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العُلماء، دبي– الإمارات المتّحدة: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.

19. سيبويه (1988): الكتاب، ط3، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

20. العكبري، عبد الله بن الحسين (1995): اللباب في علِلِ البناء والإعراب، ط1، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دمشق: دار الفكر، إعادة: 2001م.

21. ابن منظور (1999): لسان العرب، ط3، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهّاب ومحمد الصادق العبيدي، بيروت–لبنان: دار إحياء التراث العربي مؤسسة التاريخ العربي.

22. بن عبد الغفار، الحسن بن أحمد (1988): كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ط1، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

23. ابن خالويه (1979): ليس في كلام العرب، ط2، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، مكّة المكرّمة.

24. هيئة التحرير (1418): مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 107، السنة29.

25. سلمان، ليث داود (2021): محاضرات في علم الصرف، ط1، دار المعارف للكتب الجامعيّة.

26. جلال الدين، عبد الرحمن (1986): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا– بيروت: المكتبة العصرية.

27. بن يسعون، يوسف بن يبقى (1429هـ): المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، ط1، تحقيق ودراسة: د. محمد حمود الدعجاني، الجامعة الإسلامية.

28. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم (2004): المصنَّف، ط1، تقديم: د. سعد بن عبد الله آل حميّد، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، العربية السعوديّة– الرياض– طريق الحجاز: مكتبة الرشد ناشرون.

29. يعقوب، إميل بديع (2004): المعجم المفصّل في الجموع، ط1، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

30. بن زكريا، أحمد بن فارس (د.ت): معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل.

31. بن موسى، إبراهيم (2007): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط1، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، جامعة أمّ القرى– مكة المكرّمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

32. بن موسى، بدر الدين محمود بن أحمد (2019): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، ط1، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

33. بن جنّي، عثمان (1954): المنصف، شرحه لكتابِ التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصريّ، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، وزارة المعارف العمومية.

34. بالخير، أحمد بن عبد الرحمن (2023): النقد الدلالي في جمهرةِ اللغة – معاني الألفاظ أنموذجاً: دراسة وصفية تحليلية، مجلة آداب البصرة، العدد106.

35. الماوردي: بن حبيب، علي بن محمد (د.ت): النكت والعيون، راجعه وعلّق عليه: السيّد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية ودار الكتب العلمية.